تعقيب د.هبة رءوف:

شكرًا جزيلا، لقد طلب مني التعليق على الأوراق، وفي الحقيقة ليس عندي تعليق على بعد الحقائق المذكورة ولا على وضعها في هذا الإطار لأن كثيرًا منها اعتمد على تحليل الصورة والمشاهد، وإنما أرغب في أن أجمع هذه الصورة كاملة كما ذكر في أكثر من عرض وأبين بعض المشاكل التي لدينا.

فمن ناحية كيف يمكن الوثوق –على سبيل المثال– في نظام حزبي جديد يتشكل بأحزاب جديدة إذا كان رؤساء الأحزاب أنفسهم لم يترشحوا على رأس القوائم الحزبية لهم وإنما ترشحوا على المقاعد الفردية؟! وكيف يمكن أن نظن أن هناك ثورة حدثت إذا كان البرلمان يفتقر إلى النساء بين أعضائه على الرغم من أن مشاركة المرأة كانت واضحة في الميدان حتى في أوقات الهجوم على الميدان في 28 يناير حيث كان وجود المرأة هو الدافع الأكبر لحماية الميدان، إلا أنه تم تهميشها في الانتخابات، فمن الغريب أنه لم يحدث تطور في فكر الأحزاب المختلفة بأن تضع على قوائمها نساء خاصةً وأن مصر لا ينقصها نساء في مجالات وتخصصات مختلفة.

كم أنه لم يكن هناك تنويع حتى في القوائم في التخصصات العلمية والمهنية التي يمكن أن تكون معيارًا لكيفية تشكيل الحزب لقائمته وليس لمجرد أن هؤلاء من أنصاري في المكان الذي أتحرك فيه. فكثير ممن ترشحوا لمجلس الشعب كان يصلح لتولي مهام في المجالس المحلية، وهذا لا ينقص من مكانتهم وإنما دورهم في المجلس لن يكون بنفس الفاعلية، ففي الحقيقة هم حرموا المحليات من قيادة مجتمعية مؤثرة؛ كان يجب موازنة مثل هذه الأمور.

وأريد أن أثير أخرى نقطة في إشارة للمستقبل، تتعلق بالقوى المختلفة التي تحتل الآن الأغلبية في البرلمان؛ فقد اتخذت تلك القوى –بدرجات مختلفة وخلال تاريخها الفكري والسياسي– موقفًا لم يكن إيجابيًا من النظام الحزبي، تطور لأسباب تعلقت أحيانًا بالنوافذ التي كانت مفتوحة من أجل المشاركة، وأحيانًا أخرى بمراجعات حقيقية حدثت في فكر بعض القوى، أو تعلقت بالثورة وكونها صنعت محورًا مختلفًا شجع البعض على إعادة النظر في اجتهاداته. وهذا لا يلام عليه أي طرف لأن الفكر الإنساني مسألة اجتهادية، فإذا كنا نجتهد في الفقه فما الذي يمنع أن نجتهد في السياسة؛ فكل الإيدولوجيات تطور أفكارها، والظروف السياسية التي كانت تجعل شيئًا غير مرغوب قد تجعله في لحظة معينة فرصة سياسية، لكن لابد أن يكون هناك قدر من التجانس في الأفكار يمكننا كباحثين من رصد المنطق الحاكم المستمر والمتغير.

ولكن الأمر المذهل بالنسبة لي في الخريطة الموجودة، التي تبين قدرًا من التشتت –إذا صدق التعبير– في توجهات معينة وهو أمر يمكن رده إلى الثورة وعدم استقرار الأمور ومحاولة التأقلم على أمور غير مألوفة (فحتى لو كان نظامنا الحزبي له ثلاث عقود لكنه لم يكن مستقر وبه قدر من الفساد والتدخل المستمر من قِبل السلطة الحاكمة)، هو الانشغال الكبير بالدستور

وكأنه أحد الأهداف الكبرى لدخول مجلس الشعب مما دفع جماعات إلى تشكيل أحزاب ليكونوا طرف في وضع الدستور لأنهم اعتبروا أن ما يحدث لحظة تاريخية لا يمكن ضياعها؛ فالواقع الحالي فرض الدخول في معركة الانتخابات واحتلال مواقع ينظر إليها ياعتبارها مواقع مهمة. على الرغم من أن الدستور يمكن أن يتغير عدة مرات فيمكن أن يقوم مجلس الشعب الذي وضع الدستور بتعديل بعض مواده، وقد ذكر د.معتز عبد الفتاح –على سبيل المثال– تجارب بعض الدول في وضع الدستور ومنها دولة ظلت تعد الدستور سنوات طويلة ثم تم رفضه في الاستفتاء.

الغريب أنه لم يكن هناك اجتهاد –على الأقل– من الطرف الإسلامي لتطوير الأداء الحزبي، فإذا كان هذا أمر تكتيكي فهو مورد استراتيجيز فإذا كنا نرى أن النظام الحزبي له جوانب ويقوم على فكرة التنازع ووجود صراع في المجتمع وفكرة المنافسة التي جاءت بها الليبرالية سواء في شقها الإقتصادي أو السياسي، وكأن الليبرالية أنشأت النظام السياسي الليبرالي الديمقراطي من أجل أن تروض الوحش الرأسمالي وتحاول صنع مساحة تعبر من خلالها الفئات والجهات المختلفة عن مصالحها، بما لا يعيدها مرة أخرى تاريخيًا إلى الحروب الأهلية وانقسام المجتمع.

في ظل هذا المشهد فإن التساءل النظري المطروح هو: ما الإسهام النظري المطلوب التفكير فيه الآن؟ ليس فقط من التيار الإسلامي بل ومن التيار الليبرالي الذي كان طوال الوقت في موقف الدفاع أو طرح ما يستطيع أن يكرس به هذا المشهد الحزبي؛ فالحزبية الليبرالية لها مشاكلها ولم تحقق الحضور للمواطن الغربي حتى في الديمقراطيات العريقة، ونسبة المشاركة في الانتخابات تقل عن 50% في كثير من الأحوال مما يدل على وجود أزمة. فنحن نتحدث طوال الوقت عن أزمة الديمقراطية الليبرالية والنظام الحزبي وتوجد مئات الكتب بهذا العنوان، منها كتاب تحدث في التسعينيات عن سقوط وانهيار النظم الحزبية وذكر تجربة بولندا وكيف أن الأذرع الأخرى في المنظومة السياسية كالنقابات كانت أكفأ، إلا أن المشكلة التاريخية هنا أن الحديث عن تلك النماذج ارتبط في معظم الوقات بالدول الفاشية والنازية، بينما لم يكن نموذج الدول الإسكندافية مطروحًا، فدائما تتوجه الأنظار إلى نموذج الدول الغربية الليبرالية الاستعمارية في مقابل تجارب أخرى حاولت المزج بين الليبرالية والاشتركية بشكل أو آخر فتحافظ على دولة الرفاهية وتعلي نسبة الضرائب التصاعدية وتشهد حضورًا قويًا للكنيسة في المجال العام وأيضًا حضورًا قويًا للنقابات؛ فالنقابات في الدول الاسكندافية –على سبيل المثال– تؤدي تقريبا نفس دور الإخوان المسلمين في مصر.

فليس هناك سعي لتطوير النظام الإسلامي الحزبي أو النظام الحزبي في دولة إسلامية بغض النظر عن إسلامية الإطروحة السياسية، في ظل السياق ثقافي والاجتماعي القائم وفي ظل مرجعية معينة ومفتوحة للاجتهاد في إطارها خاصة في المشهد السياسي. وليس المطلوب

من الليبراليين أن يعملوا في المساحة الفقهية، بل أن يطرحوا رؤية للنظام الحزبي في مصر تدعم الفئات الأقل تمثيلاً من أجل نزع فتيل التنازعية في المشهد الحزبي، التي ظهرت حتى بين التيارات الإسلامية في الانتخابات، وليس المطلوب –مقابل ذلك– إنشاء حزب يتحدث باسم الله وباسم الرسول؛ لكن المطلوب طرح منظومة نظرية في إطار عملية البحث في مجال الدولة. وهذا يعيدنا إلى سؤال: هل نريد الدولة كما هي الآن وأن المشكلة كانت في مبارك ونظامه فقط، أم أن تركيبة الدولة نفسها تحتاج إلى إعادة ترتيب؟

فالدولة في مصر متغلغلة منذ آلاف السنين، وقائمة على فكرة المركزية في الاقتصاد وفي البعد الثقافي لفكرة "الفرعون"، وقد كسرنا هذا النموذج في الثورة وعلينا أن نعيد ترتيب أولويات الدولة ونحددها. فنحن في حاجة إلى دولة قوية ولكن أقل حجما (ليس من حيث المساحة الجغرافية وإنما بمعنى سلطات الدولة) وأكثر كفاءة، لفك التعارض بين القوانين والتشابكات التي كانت مغارات للفساد لا يعرف مفاتيحها سوى فرد واحد فإذا رحل نواجه العديد من المشكلات. وهذا ما أكده د.معتز عبد الفتاح من أن وضع الدولة الحالي في غاية السوء لأنه قائم على منظومة من الفساد عندما نُزِع رأسه أصبحت هناك درجة عالية من المقاومة من أتباعه ضد التغيير. لذا علينا التفكير ليس في تقسيم السلطات أو الحفاظ على هوية الدولة الإسلامية، ولكن في ماهية الدولة (وليس النظام) التي نحتاج إليها؛ فأقصى طموح الجدل الدائر أن نضع نظامًا برلمانيًا ونقلص من سلطات رئيس الجمهورية، ولكننا لم نفكر في شكل الدولة المطلوب وفي فلسفة ومنظومية الدولة التي نريد أن نتفق عليها.

ومن الممكن أن نتجنب خلافاتنا السياسية في هذه الأمر بمشاركة الجميع التفكير في الدولة التي نريد أن ننشئها. فأنا، باعتبار انتمائي للأطروحة الإسلامية، لا أريد دولة متغلغلة وباطشة وإنما أريد دولة ترفع شرع الله وتحترم مساحات الخصوصية للإنسان وتعطي درجة أعلى من الاستقلالية للمجتمع باسترداد أوقافه ومؤسساته الدينية والعلمية ويتحرك للأمام. وأظن أننا إذا بدأنا بهذه الأسئلة (ما الدولة التي نريدها؟ وما فلسفة هذه الدولة التي من المفروض أن تنعكس في الدستور؟) من الممكن أن يتراجع قلق الإسلاميين على هوية الدولة الذي حسمته الانتخابات، فلا نريد أن يشغلنا ذلك الجدل عن الملفات المهمة التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، ووضع الجيش في الدستور، وغيرها من الملفات التي كلما بدءنا الحديث عنها توقفنا؛ فبعد مضي عام من الثورة لم تحدث نقلة في المنطق السياسي الحاكم للنقاشات، وإنما ظلت تلك النقاشات تشبه كثيرًا نقاشات الثمانينيات والتسعينيات.

وبالمثل، هل دور الدولة في الاقتصاد يسير على النسق الرأسمالي فتنسحب الدولة من السوق احترامًا للملكية، أم أننا نريد دولة تمنع الاحتكار لكنها لا بمنطق السوق؟

إن المشهد الذي رأيناه في الانتخابات ينبيء عن وجود مشكلة في "ماكينة" الدولة، ومن ثم يصبح الرهان على ماكينة الأحزاب في التأثير والإصلاح في مصر. وقد اتجهت معظم الكوادر في التيارات السياسية المختلفة نحو القوائم الانتخابية فأصبح هناك فراغ في التفكير في التيار اليساري والليبرالي والإسلامي فانشغلوا في الدستور وتركوا التفكير في شكل الدولة دون أن يكون لتلك التيارات أذرع فكرية تحدد لها القضايا الأساسية محل الاهتمام، وهذا الفقر الفكري الذي نعانيه على الساحة المصرية نتاج ثلاثون عامًا مضت حدث خلالها تجريف للعقل المصري واستخفاف بالفكري والتأصيلي في كل التيارات مقابل العملي أو الحركي أو السياسي.

فلابد من طرح هذه الأسئلة على بساط البحث من خلال نتيجة المشهد الانتخابي الذي تحدث عنه الشباب، لأنه إذا كان الدستور سيحدد شكل النظام فإنه أيضًا سيحدد شكل الدولة، وهذا أمر يجب أخذه في الاعتبار، ثم علينا التفكير فيما إذا كان النظام الحزبي بصيغته الموجودة هو الأمثل، أم أننا نحتاج –إذا لم نغيره من داخله– أن نحدد حجمه ونصنع أذرعًا أخرى تحسب على المنظومة السياسية الأوسع.

<u>مداخلات الحضور:</u>

أ.جمهورية عبد الرحيم (عضو سابق بالمجلس المحلي ومجلس الشورى):

يؤخذ على الأبحاث المقدمة أنها لم تتحدث عن بعض الإشكاليات التي صاحبت العملية الانتخابية؛ فكل الأحزاب كان يتصدر قوائمها مرشحو الفئات وبعض رجال الأعمال مقابل قيامهم بتمويل القائمة كلها وهذا لم يلقَ عليه الضوء، نتج عن ذلك أشخاص غير مؤهلين للحكم سواء كانوا من الفئات أو العمال والفلاحين.

كما كان يجب إلقاء الضوء على صعود من يتصدرون المشهد الإعلامي قبل وأثناء وبعد الثورة والنشطاء السياسيين مثل عمرو حمزاوي، فالأبحاث ذكرت أن صعود التيارات الدينية كان نتيجة امتلاكهم رأس المال الاجتماعي والديني ولم تذكر رأس المال النقدي الذي كان موجودا ببزخ.

من ناحية أخرى، سُمِح للقوائم أن تنافس على المقاعد الفردية وهذا جور على حق المستقلين، كما أن كل الأساليب الدعائية تؤدي لظهور ما يسمى بالحزب الوطني الجديد بسبب سيطرة مندوبي التيارات الدينية داخل وخارج اللجان أثناء عملية التصويت والفرز، وبالإضافة إلى وجود إخلال بنظام القوائم، فأنا لا أرى جديدا يحدث في المشهد.

أ.ضياء:

أريد أن أسئل عن أمر في حديث أ.أحمد وأ.عبدالرحمن عن عوامل تشابه الأرقام في الأقاليم تحديداً. وهناك أمر آخر لم يتم التركيز عليه وهو تقسيم الدوائر والكتلة التصويتية لكل دائرة،

على سبيل المثال كتلة مسيحية أو كتلة إخوانية، فهذا يؤثر في نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة أو مرشح. من ناحية أخرى فإن الشخص المرشح يقوم بدعاية تلقائية للقائمة التابع لها، كما أن القائمة تتضمن بدائل يتم الاختيار بينها خلاف مقاعد الفردي حيث تنقصه الدعاية.

بالنسبة لشكل الدولة الذي تحدثت عنه د.هبة، فلا نستطيع تحديد شكلها دون أن نضع تصورا لكيفية تحريك (وتسيير) الدولة بالتوازي حتى نضع البديل، فيجب أن أجعل المجتمع يسحب مساحاته شيئاً فشئ تلقائياً حتى يستقيم الميزان.

د.إجلال رأفت

شكراً للحاضرين، أول سؤال عندي للدكتورة هبة عن أهمية الدولة: ماذا نريد في الدول؟ ومن سيضع ويحدد ما نريده في الدولة؟ أرى أنه كان من المفترض أن يحدد الدستور شكل الدولة، وهذا ما قالت به الأقلية بأن يكون الدستور أولاً وهذا لم يحدث، وبالتالي أظن أن هذا الأمر كان مهم جداً لكننا تحركنا بعكس الاتجاه.

بالنسبة لأستاذة زينب، حضرتك تحدثتي عن نجاح حزب الوفد لأنه استفاد من أخطاءه السابقة فأحسن حملته الانتخابية، ولكن الأرقام ليست دليلا على كونه نجح أو فشل، لقد كنت في حزب الوفد، فحزب الوفد نجح لأن الأشخاص الذين رشحهم في الأقاليم المختلفة لم يكونوا مرشحين وفديين متميزين بل رشح الفلول فهو شتت وحطم نفسه.

المسألة الأخيرة، حضرتك تحدثت عن الفرق بين التصويت في الدلتا والصعيد وبين الهوامش وهذا حقيقي وأنا أرى أن ذلك متناسب مع التنوع والوحدة الوطنية الموجودة عموما فيما عدا أمرين، وحضرتك تحدثت عن نقطة ولم تتحدثي عن الأخرى، تحدثت عن مسألة الحدود وهى غالباً الصحراء الشرقية ومرسى مطروح وأغلب سكانها عرب وبدو وهى فعلاً الثقافة الثانية والثقافة الثالثة النوبيين وهم في أقصى الصعيد، فكنت أود أن أعرف النوبيين كمجتمع ووضعه وما يعانيه من مشكلات.

أ.حسام:

تعليقاً على حديث أ.محمد والدكتورة، أن هناك مقدمات خاطئة تؤدي لنتيجة خاطئة، فصندوق الانتخابات يجب أن يمثل الأوزان النسبية للتيارات المختلفة بنفس النسبة الموجودة في المجتمع، مثلاً الأقباط نسبتهم في المجتمع 6% إذا تكون نسبتهم في المجلس 6%، حتى لا يحدث خلل. فالديمقراطية عبارة عن لعبة ومن يتقن هذه اللعبة هو الذي يمثل في البرلمان، كانت هناك كلمة

لدكتور هلال وهو مفكر لبناني يقول أن الصناديق تفرز التمثيل الواقعي في المجتمع ولا تفرز التمثيل المثالي.

إحدى الحاضرات:

لقد ذهبت إلى المناطق العشوائية ووجدت أن الناس تختار الإخوان المسلمين للمرجعية الأخلاقية وليس الدينية، فهم يبحثون عن الأخلاق ومن لا يسرقهم ويوفر لهم السكن والغذاء، وإذا لم يفعل لهم الإخوان هذا فلن ينتخبوهم، بالإضافة إلى التهديد بالنزول لميدان التحرير إذا جاء من لا يحقق مطالبهم.

د.نادية:

بالنسبة لأستاذ محمد حينما ذكر أن أعضاء مجلس الشعب لا يريدوا النزول للتحرير للصلاة، أنا لحظت أن الشيخ ناصر شاهين دعى للنزول يوم الثلاثاء لصلاة الظهر والعصر في الميدان وكان هناك لقاء مع الجنزوري وظل يتحدث حتى وقت الصلاة وتم وضعهم في مأزق فيجب أن نراعي هذه الأمور.

أحيي د.هبة في موضوع البوصلة لأنه إذا لم توجد البوصلة الصحيحة سيحدث صدام وارتباك.

إحدى الحاضرات:

د.هبة: فيما يتعلق بحالة الفراغ الفكري الذي أشرتي إليه، وحالة التعددية والصراع التي حدثت في الانتخابات، أليس هذا نتاج لحالة السياق السياسي التي أجريت فيها هذه الانتخابات؟ وفيما يتعلق بإعادة تعريف السياسة وتعريف الدولة وأدوراها، ما هى الرؤية التي تحدد كل هذه الملامح وتعبر عن خصوصية المجتمع المصري، ومن يطرحها؟

أ.مدحت ماهر:

كلمة د.هبة تصب بشكل كبير جداً في هدف الندوة. أريد أن أقول أن الانتخابات لحظة فارقة؛ حيث بدأ الناس يطالبون بنموذج للدولة لكن من خلال تصويتهم على النظام في الجانب السياسي، بالإضافة إلى زيادة نسبة المنضمين للأحزاب بشكل كبير. فأنا أعتقد أن الناس اختارت بنسبة ما الإسلامين واختاروا في الدرجة الثانية الليبراليين أو الوفد والكتلة، فكان الاختيار انطلاقا من الرغبة في دولة ذات مرجعية أيًا كانت هذه المرجعية، فهم يريدون الجمع بين الإسلامي أو الليبرالي وبين بعد أخلاقي، فهم يريدون دولة ذات بعد اجتماعي. و كثير ممن تم اختيارهم غير معروفين وليسوا شخصيات إعلامية وكثير منهم خدميين، وبالتالي فالناس تحتاج

إلى دولة خدمية ذات بعد أخلاقي ومجتمعي، وأعتقد أنه إذا كان النظام السياسي ترس في الماكينة فهو ترس كبير ومن خلاله يمكن أن يعاد تشغيل الماكينة.

د.هبة:

أود ذكر ملاحظة تجمع ما قاله أ.حسام ود.إجلال رأفت، حضرتك ذكرتِ أن الدستور سيحل المشكلة، لكن نفس المشكلة ستواجهنا في الدستور وهى أنه ليس هناك إجماع على كيفية صنعه، فالأزمة أنه لا يوجد تصور بالإضافة إلى النزاعات والانشقاقات، وأعتقد أن ذلك أمر متعمد من النظام السابق. فمن المفترض أن يكون لدينا تصور مشترك ثم نختلف على تطبيقه بشكل أفضل.

مسألة الآلة الحزبية تنتج تمثيلا في البرلمان لمن هو أكثر نشاطًا وفاعلية وأكثر تعاملا مع الشارع، فهل نحن راغبين أن يستمر هذا؟ هل هذه الآلة ستكون مقبولة إذا جاءت بأغلبية إسلامية 100%؟ فهل هدفنا وغايتنا من تأسيس دولة العدل أن يستمر هذا النظام، حتى لو كسبت الأغلبية الموجودة الآن؟ أم أن الأصل أن عليها –الأغلبية– رسالة وهى أن تعيد بناء هذا النظام بشكل يكفل العدالة؟ فما أريد قوله: هل سيتم اللعب بنفس الشروط فتنتج نفس الاستبداد؟ أم أننا سنحرص على فك وإعادة تركيب بنية الاستبداد لتكون بنية أكثر عدالة؟

<u>رد الباحثين:</u>

أ.زينب:

حصل حزب الوفد على 38 مقعدًا بنسبة 7.6%، ويعد هذا تراجعًا للتيار الليبرالي، وما أقصده بكلمة نجاح أنه في المرحلة الثانية حقق مقاعد أكثر، والسؤال لماذا حصل على مقاعد أكثر في المرحلة الثانية عندما استخدم نفس أساليب الأحزاب الأخرى في الدعاية والتجاوزات؟ وأحزاب الفلول أيضًا حققت مقاعد أكثر في المرحلة الثانية، مما يحث على دراسة طبيعة هذه المرحلة.

أ.أحمد أمل:

بالنسبة لموضوع النوبيين، لقد رصدت نسبة مقاعد الإخوان بمفردها وكان هناك مقعد للكتلة ومقعد للوفد، والثابت أن النوبيين يمثلون جماعة في مصر ولديهم قضية السد العالي وحق العودة.

أ.عبد الرحمن:

حدث حشد للامتناع عن التصويت ما قبل الانتخابات منذ بداية تقسيم الدوائر، نظرًا لسوء تقسيم الدوائر مثلما حدث في النوبة. فالمحافظات الحدودية خصص لكل منها 6 مقاعد في البرلمان:

مقعدين فردي وأربعة للقوائم، رغم اختلاف أعداد سكانها، فمحافظة أسيوط –على سبيل المثال– لها 24 مقعد في حين أنها تساوي مرة ونصف محافظة أسوان من حيث تعداد السكان، مما يثير التساؤل حول الوزن النسبي للهامش تجاه المركز بشكل أساسي.

وقد تمت اتفاقات قبلية قبل الانتخابات سواء في قنا أو في أسيوط على عدم ترشيح الفلول، ومن المرجح أن يكون هذا أحد أسباب اختفاء العنف في الصعيد أثناء الانتخابات. إلا أن قنا حدث بها تزوير في دائرة عبد الرحيم، وطالب الشباب بدون أي شعارات حزبية بإعادة الانتخابات وجمعوا أدلة التزوير وذهبوا بها للمحكمة، على عكس انتخابات 2010 تم حرق منشأت الدولة عند حدوث عملية التزوير.

وفيما يتعلق بالتصويت على الأخلاق سأعود للاستفتاء، أذكر هنا مثالا؛ حيث التقيت بأحد سكان قرى في أسيوط من المسيحيين، وعلى عكس المتوقع صوت المسيحي بنعم والمسلم بلا، وذلك بناء على توجيه القس لهم بالتصويت بنعم حتى يضع الدستور أشخاص يمثلوا مصر كلها.

أ.محمد:

بالنسبة للقاء الإخوان بالجنزوري فالشيخ مظهر دعاهم للصلاة في الميدان في أي وقت آخر. وأريد أن أتحدث عن شيء مهم وهو صوت بديل أصيل هو الأب متَّى وهو من كبار الاهوتيين العرب وكان مرشد الدير ورئيسه لفترة طويلة، وله كتاب طبه عام 1963 وسأقرأ لكم مقطعًا من كتابه: "الخدمة المسيحية في حدود اختصاصها ليست لها أخطار والخدمة الاجتماعية لا تقف عند حدود فهي تنازع الحكومة في كل الميادين، والخدمة الاجتماعية تشمل رعاية الشباب اجتماعيًا وتوجيه وتثقيف العمال وفحص أحوالهم ومطالبهم والعناية بالطلبة، وإقامة النوادي والمعسكرات المحلية والدولية، وترتيب المؤتمرات لبحث المشاكل الداخلية والخارجية للشباب، وإقامة المستشفيات والملاجىء والجمعيات، فإذا علمنا أن أي نظام للحكم لابد أن يكون له اتجاه خاص ومخطط معين في التوجيه الاجتماعي في الجهات المذكورة فنحن نرى أنه يريد أن يتحكم في هذه الأحوال، فتقوم الكنيسة بدراسة لنظام الحكم حتى يكون للكنيسة مخطط اجتماعي غير متعارض مع مخطط الحكومة وإلا فالصدام بين الكنيسة والدولة أمر لا مفر منه"، الأب متَّى كان ينظر إلى هذا الخطر وحذَّر منه، كما أنه يقول في الكتاب أنه ليس لرجل دين أن يتحدث باسم الكنيسة وليس لرجل دين أن يأمر أحد من أبناء كنيسته بأن يصوت لهذا أو ذاك وليس له سوى أن يدلي برأيه في الانتخابات والشأن العام وفي الاجتماع والسياسة، لكن ليس كرجل دين وإنما كمواطن، كما أنه تحدث عن التعصب وأن أكثر أنواع خطورة التعصب هو أن تتحدث عن المحبة وتتاجر في الكراهية.